

الاهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

من 2019-1962

The relative importance of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria from 1962-2019

ط.د/ سليم بوخابية^{*1}¹ جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر، (الجزائر)Salim.boukhabia@univ-mascara.dzأ.د/ حبيب قنوني²² جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر، (الجزائر)guenouni.hbib@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الارسال: 2022/09/13

ملخص: تعتبر السياسة المالية و النقدية من اهم اداتين لإدارة الاقتصاد الكلي لأجل تحقيق معدلات عمالة مرتفعة و استقرار في الاسعار و تحقيق نمو اقتصادي مستديم، الهدف من هذه الدراسة فحص الاهمية النسبية للسياسة المالية و النقدية في الجزائر باستخدام اسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، ومنه نستنتج ان فعالية السياسة المالية و النقدية ضعيفة جدا في الاقتصاد الجزائري، ويرجع ذلك بالأساس الى مجموعة من العوامل السلبية في الاقتصاد الجزائري ادت الى وجود إختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي، اسهمت في ضعف فعالية السياسة المالية و النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و حفز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية؛ السياسة النقدية؛ النمو الاقتصادي؛ الجزائر؛ نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف جال: E52، E62

Abstract: Fiscal and monetary policy are considered to be the two most important instruments of macroeconomic in order to achieve high employment rates, price stability and sustainable economic growth, The aim of this study is to examine the relative importance of fiscal and monetary policy in Algeria using the method of joint integration and the error correction model, , while monetary supply negatively affects economic growth in Algeria, From there we conclude that the effectiveness of fiscal and monetary policy is very weak in the Algerian economy, mainly due to a combination of negative factors in the Algerian economy that led to imbalances and distortions in financial and monetary performance, It has contributed to the weak effectiveness of fiscal and monetary policy in achieving economic stability and stimulating economic growth.

key words: Fiscal Policy; Monetary Policy; Economic Growth; Algeria; Error Correction Model . **JEL classification:** E62; E52

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تتبع أي دولة سياسة الاقتصاد الكلي لتحقيق العمالة الكاملة ، وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ، وتحقيق النمو الاقتصادي. وللقيام بذلك، تستخدم البلدان أداتين متكاملتين للاقتصاد الكلي وهما السياسات المالية والنقدية (BEYENE, KOTOSZ, 2020, p2). حيث بدأ الاهتمام بالسياسات النقدية و المالية يظهر في الأدبيات الاقتصادية، بعد ان شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يألها من قبل، وبعد ان اكتمل هيكل السياسات المالية و النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر، اصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما لتحقيق أهدافها وخاصة النمو الاقتصادي الذي يوضع على رأس أهداف السياسات الاقتصادية (بشيشي، مجلخ، 2017، صفحة 71)، ويعزى سبب ذلك كون ان هاتين السياستين تكملان بعضهما البعض فضلا عن معالجتهم الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي. ويعتقد اصحاب النظرية النقدية ان السياسة النقدية تمارس تأثيرا أكبر على النشاط الاقتصادي بينما يعتقد الكنزيون ان السياسة المالية هي التي تمارس تأثيرا أكبر على النشاط الاقتصادي (بندر و كاظم، 2019، صفحة 41).

فتعرف السياسة المالية على انها مجموعة من القواعد و الاساليب و الوسائل والإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة زمنية معينة (عبد المطلب، 2006، صفحة 425)، كما تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة عن طريق البنك المركزي للتحكم في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد (Ragan, 2005, p 4).

كما تلقى النمو الاقتصادي الكثير من الاهتمام بين الاقتصاديين، وتقدر الدراسات الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بالعمالة ورأس المال كعوامل للإنتاج، وقد شجع ظهور نظرية النمو الداخلي المتخصصين على التشكيك في دور العوامل الأخرى في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، تعتبر السياسات المالية والنقدية متغيرا هاما قد يحدد التغيرات في الدخل القومي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ويوافق الاقتصاديون وغيرهم من المحللين بشكل عام على أن إجراءات السياسة المالية والنقدية التي اتخذها صانعي السياسات لها تأثير مهم على الاقتصاد (Barro 1991,p410 ; Barro, Sala-i-Martin, 1991, p109).

كما تعتمد فاعلية اداء كل من السياستين على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي فضلا عن تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال. إذ أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية على اهمية القطاع المالي ودرجة تطوره وانعكاس تطوره على النمو الاقتصادي إذ ينبغي ان تتجه تلك الدراسات لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة ، وان تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتلافي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي (الهيبي و ايوب، 2012، صفحة 17).

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو مرت على عدة ازيمات و اختلالات اقتصادية اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزيا الى تبني نظام اقتصاد السوق، ما حتم على السلطات إعادة النظر في سياستها المتبعة و ذلك بالاعتماد على العديد من الاجراءات النقدية و المالية بهدف ضمان الاستقرار النقدي و المالي و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و منه الوصول الى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة (شيبان، 2015، صفحة 21)، الا انها لم تصل الى مستويات المطلوبة نظرا للتعارض الكبير بين تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي و تخفيف من حدة الضغوط التضخمية (اجري، 2019، صفحة 306)، حيث يجب تعزيز وتنوع النمو الاقتصادي الجزائري و إلا سوف تتخلف البلاد عن الاقتصادات الأخرى في المنطقة، و هذا ما يستوجب نموا أسرع في القطاع خارج المحروقات للحد من الاعتماد على عائدات النفط، وبالإضافة إلى ذلك يجب على الدولة توفير فرص عمل مرضية للشباب والسكان المتزايدين (Bokreta, Benanaya 2016,p3085).

و تعد كل من السياستين النقدية و المالية من اهم وسائل التي تعتمد عليها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني و تصحيح الاختلالات الممكنة التي تحدث في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فان هذه الدراسة تسعى لتقييم فعالية السياستين المالية و النقدية في الجزائر و بناء على ذلك تحدد مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل الاتي :

ما الأهمية النسبية للسياسة المالية و النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

-يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

اهداف البحث :

- تحليل اداء السياسة المالية و النقدية.

- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات المالية و النقدية.

- اختبار وجود علاقة توازن حقيقية طويلة الاجل بين السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي. كما نستخدم ايضا في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي و المنهج القياسي الكمي لتحليل و قياس الاهمية النسبية لكل من السياسة المالية و النقدية و علاقتهما بالنمو الاقتصادي و نستخدم في البحث اسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ الذي يعكس العلاقات التوازنية طويلة الاجل.

وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي اهتمت باختبار أثر السياسة المالية و النقدية على

النمو الاقتصادي و منها:

1 دراسة قام بها الباحثان **Efanga, and al 2021** لنهج التكامل المشترك لتحليل تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث فحصت هذه الدراسة تجريبيا تقييم تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا اعتمادا نموذج تصحيح الخطأ النهج. وأظهرت النتيجة أن زيادة

وحدة في نسبة الاحتياطي النقدي (CRR) أدى إلى ما يقرب من سبع وحدات زيادة في النمو الاقتصادي في نيجيريا. وكانت النتيجة متسقة مع الأدبيات الاقتصادية حيث أن السياسة النقدية من بين أهداف أخرى موجهة نحو تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. لذلك ، توصي الدراسة بأن تولي السلطات النقدية اهتماما ذا أولوية لأداة السياسة النقدية CRR كما أن هناك حاجة إلى مزيج من تدابير السياسة المالية لتحقيق التوازن التكميلي المطلوب لدفع الاقتصاد نحو الأهداف المرجوة.

1- دراسة قام بها أيضا **Azuh And al 2021** لتحليل الآثار الاقتصادية والديمغرافية لأدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، تشير نتائج الباحثين ان إجراءات التكامل المشترك متعددة المتغيرات لجوهانسون يظهر وجود علاقة توازن طويلة المدى بين معدلات السياسة النقدية والعرض النقدي ونسبة الاحتياطي النقدي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي. غير أنه تبين أنه نظرا للعوامل الديمغرافية ووجود القطاع غير الرسمي ، فإن أدوات السياسة النقدية أقل فعالية. ويوصى ببذل جهود متضافرة من أجل تخصيص الاعتمادات بفعالية للأنشطة الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالقاعدة الإنتاجية للاقتصاد و أدوات وحوافز ضريبية ميسرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2- دراسة قام **Al-Hawri, 2019** لقياس الأهمية النسبية للسياسة النقدية و المالية في حفز النمو الاقتصادي في اليمن باستخدام أسلوب التكامل المشترك و أظهرت النتائج الى وجود اختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي اسهمت في ضعف فعالية السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و حفز النمو الاقتصادي.

3- دراسة قام بها **Bokreta, Benanaya 2016** لدراسة الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية في الجزائر باستخدام تقنيات النمذجة الاقتصادية المشتركة ونمذجة تصحيح الخطأ الناقلة، حيث ان المتغيرات المختارة للسياسة المالية تتمثل في الإنفاق الحكومي وصافي الضرائب على المنتجات، في حين أن أثر السياسة النقدية يعرضه معدل التضخم ومعدل الصرف الرسمي. ومن النتائج، نجد أن أثر النفقات الحكومية إيجابي على المدى الطويل، في حين أن أثر الضرائب سلبي على النمو. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن معدل التضخم لا يؤثر كثيرا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أثر سعر الصرف ضئيل. و استنتجا أن السياسة المالية هي أكثر قوة ثم السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- دراسة قام بها أيضا **Jawaid, and al 2010** للتحليل المقارن للسياسة النقدية والمالية: دراسة حالة لباكستان ، تبحث هذه الدراسة في التأثير المقارن للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في باكستان وتشير نتيجة التكامل المشترك إلى أن لكل من السياسة النقدية والمالية تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي. إن معامل السياسة النقدية أكبر بكثير من السياسة المالية مما يعني أن السياسة النقدية تهتم بالنمو الاقتصادي أكثر من السياسة المالية في

- باكستان. ويمكن أن يكون دور السياسة المالية أكثر فعالية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق القضاء على الفساد وتسرب الموارد والاستخدام غير الملائم للموارد. ومع ذلك ، يوصى بشدة الجمع بين كل من السياسة النقدية والمالية ومواءمته.
- 5- كما قام Younus 2012 بدراسة حديثة عن فعالية السياسة المالية و النقدية في النمو الاقتصادي في بنغلادش مستخدما اسلوب التكامل المتناظر و متجه تصحيح الخطأ ، حيث فحصت الدراسة الاهمية النسبية للسياسة المالية و النقدية على الناتج المحلي ، و أوضحت النتائج التطبيقية للدراسة معنوية كل من السياستين ، و أن لهما تأثير ايجابي على الناتج الحقيقي مع اختلاف في درجة التأثير ، حيث كان تأثير السياسة النقدية أقوى بالمقارنة بتأثير السياسة المالية في تغيرات الناتج.
- 6- دراسة قام بها Ajisafe, and al 2002. لدراسة الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي في نيجيريا، و تم تحديد الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في نيجيريا من خلال التكامل المشترك وتقنيات نمذجة تصحيح الخطأ. تظهر نتيجة تحليل أن السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في نيجيريا. وقد أدى التركيز على الإجراءات المالية للحكومة إلى مزيد من التشويه في الاقتصاد النيجيري. بيد أنهم اتفقا على أن السياسات النقدية والمالية على السواء ينبغي أن تكون متكاملة.

2. تقييم فعالية لسياسة المالية والنقدية في الجزائر:

تتمثل هذه الدراسة بتقييم كفاءة و فعالية السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990-2019 .

1.2 السياسة المالية:

يعتبر ضعف ادارة السياسة المالية في الكثير من البلدان عاملا رئيسيا في خلق الكثير من المشاكل الاقتصادية وهذا حسب النظرية الاقتصادية الكينزية، حيث يرتبط النمو الاقتصادي و السياسة المالية في شقها للإنفاق العام بعلاقة طردية إذ ان الاخير و من خلال مضاعف الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة مضاعفة النشاط الاقتصادي، و من خلال الجدول (1) فان تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر يبدو مغايرا لما هو مستقر في النظرية الاقتصادية في فترة الدراسة اذ ثمة هنالك علاقة عكسية بينهما، فمع زيادة الانفاق العام كان يقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك الى هيمنة نفقات التسيير غير منتجة على هيكل الانفاق العام التي بدورها لا تساهم بالزيادة في النمو الاقتصادي .

جدول رقم 01: تطور النفقات الحكومية % من الناتج ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر

السنوات	اجمالي الانفاق العام (مليون دينار جزائري)	نسبة الانفاق العام الى اجمالي الناتج المحلي (%)	نفقات التسيير (مليون دينار جزائري)	نسبتها الى اجمالي الانفاق العام	نفقات التجهيز (مليون دينار جزائري)	نسبتها الى اجمالي الانفاق العام	%النمو الاقتصادي
1990	136500	%24.56	88800	%65.06	47700	%34.95	%0.8
1991	212100	%25.12	153800	%72.51	58300	%27.49	%-1.2
1992	420131	%40.08	276131	%65.72	144000	%34.28	%1.6
1993	476627	%40.88	291417	%61.14	185210	%38.86	%-2.1
1994	566329	%37.97	330403	%58.34	235926	%41.66	%-0.9
1995	759617	%38.16	473694	%62.36	285923	%37.64	%3.8
1996	724609	%28.19	550596	%75.99	174013	%24.01	%3.8
1997	845196	%30.40	643555	%76.14	201641	%23.86	%1.1
1998	875739	%30.94	663855	%75.81	211884	%24.19	%5.1
1999	875739	%29.70	663855	%75.81	211884	%24.19	%3.2
2000	1178122	%28.57	856193	%72.67	321929	%27.33	%3.8
2001	1321028	%31.25	963633	%72.95	357395	%27.05	%3
2002	1550646	%34.29	1097716	%70.79	452930	%29.31	%5.6
2003	1639265	%31.21	1122761	%68.49	516504	%31.51	%7.2
2004	1888930	%30.72	1250894	%66.22	638036	%33.78	%4.3
2005	2052037	%27.14	1245132	%60.68	806905	%39.32	%5.9
2006	2631435	%28.85	1616291	%61.42	1015144	%38.58	%1.6
2007	3108669	%33.24	1674031	%53.85	1434638	%46.15	%3.7
2008	4191053	%37.95	2217775	%52.92	1973278	%47.08	%2.3
2009	4246334	%42.60	2300023	%54.16	1946311	%45.84	%1.6
2010	4466940	%37.25	2659078	%59.53	1807862	%40.47	%3.6
2011	5731407	%39.29	3797252	%66.25	1934155	%33.75	%2.9
2012	7058170	%43.55	4782600	%67.76	2275570	%32.24	%3.4
2013	6024130	%36.19	4131500	%68.58	1892630	%31.42	%2.8
2014	6995760	%40.57	4494300	%64.24	2501460	%35.76	%3.8
2015	7656330	%46.69	4617000	%60.30	3039330	%39.70	%3.7
2016	7297494	%-4.69	4586600	%62.84	2710894	%37.16	%3.2

2017	7282600	%0	4677200	%64	2605400	%36	%1.3
2018	7726300	%6	4648300	%60	3078000	%40	%1.2
2019	8557200	%11	4954400	%58	3602800	%42	%0.8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و بنك الجزائر

2.2 السياسة النقدية :

تم تحليل السياسة النقدية في الجزائر من خلال تطور المعروض النقدي من 1990-2019 و النظر الى بيانات الجدول 02 فقد شهد العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 نموا ملحوظا خلال فترة 1990-2019 اي انه زاد بمعدل سنوي كبير جدا، وهذا راجع الى الاعتماد برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الاصدار النقدي، كما كانت الخزينة العمومية الممول الرئيسي للإصدار النقدي عوض البنك المركزي، و كانت محصلة ذلك نمو اكبر للكتلة النقدية أمام نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم 02 : تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة 1990-

2019

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الناتج المحلي الاجمالي	554388.1	862132.8	1074695.8	1189724.9	1487403.6	2004994.6	2570028.9	2780168.1
الكتلة النقدية M2	343005	415270	515902	627427	723514	799562	915058	1081518
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الاجمالي	2830490.7	3238197.5	4123513.9	4227113.1	4522773.3	5252321.1	6151898.1	7564648.8
الكتلة النقدية M2	1592461	1789350	2022534	2473516	2901532	3354422	3738037	4157585
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي	8512184.6	9408286	11042837	10034255	12049493	14588531	16208698	16643833

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و البنك المركزي

الجزائري

3. صياغة النموذج القياسي :

نستخدم في هذه الدراسة أسلوب و منهج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ للتحقق من وجود علاقة حقيقية في الأجل الطويل بين كل من السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي . و لدراسة العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر في شكل نموذج قياسي لمتغيرات السياسة المالية و السياسة النقدية و ذلك على النحو الآتي:

حيث ان :

GDPT : الناتج المحلي الاجمالي

EXPDT1 : الانفاق الحكومي ممثلا عن السياسة المالية

MONYt : العرض النقدي بمفهومه الضيق ممثلا عن السياسة النقدية

U : الخطأ العشوائي

و لغرض تقدير المعلمات تم اخذ معدلات النمو و ادخالها في النموذج القياسي، و لكن نظرا لعدم استقرارها على طول فترة الدراسة و مواجهتها العديد من المشاكل الإحصائية تعذر لنا امكانية الاعتماد عليها في التقدير و عليه تم استخدام بديل لمعدلات النمو و هي ادخال لوغاريتم على طرفي المعادلة السابقة على النحو الآتي :

$$\log GDP_t = (\alpha_0 + \alpha_1 \log expd1_t + \alpha_2 \log mony_t + \mu_t)$$

حيث: $\alpha_1 > 0$; $0 > \alpha_2$

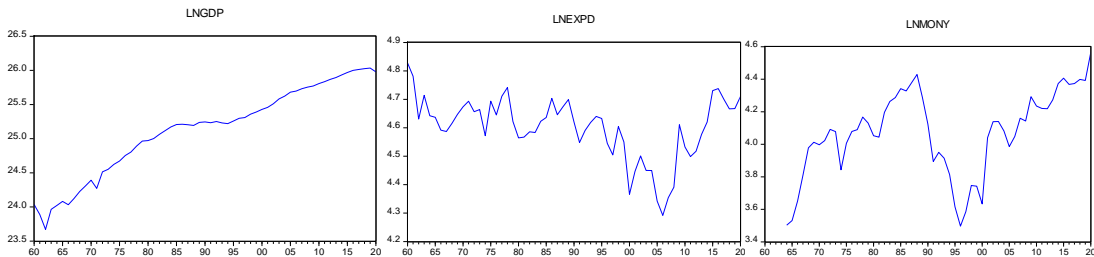
1.3 اختبار استقرار السلاسل الزمنية :

للتحقق من مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة (1962- 2019) نقوم بإجراء اختبار السلسلة الزمنية للمتغيرات النموذج وهي : الناتج المحلي الاجمالي GDP، الانفاق الحكومي EXPD و العرض النقدي MONY و ذلك على النحو الآتي :

1.1.3 اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test) :

لاختبار فرضية العدم اي اختبار ان السلسلة الزمنية غير مستقرة ، سوف يتم اجراء اختبارات جذر الوحدة باستخدام عدد من الاختبارات منها اختبار (ديكي فولر الموسع - Augmented Dickey-Fuller test (ADF)

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني:



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح لنا من الاشكال البيانية ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى و ذلك لوجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على انها تحتوي على اتجاه زمني .

ب. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي ACF:

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.954	0.955	58.439	0.000		1	0.757	0.757	36.674	0.000		1	0.833	0.833	41.691	0.000	
2	0.901	-0.533	111.29	0.000		2	0.573	0.382	36.078	0.000		2	0.658	-0.117	86.574	0.000	
3	0.835	-0.548	157.48	0.000		3	0.493	0.337	74.164	0.000		3	0.514	-0.292	84.644	0.000	
4	0.780	0.522	198.54	0.000		4	0.407	-0.325	85.376	0.000		4	0.389	-0.398	84.706	0.000	
5	0.724	-0.098	234.53	0.000		5	0.370	0.182	84.778	0.000		5	0.294	-0.343	160.31	0.000	
6	0.667	-0.079	265.60	0.000		6	0.310	-0.357	101.42	0.000		6	0.159	-0.178	101.99	0.000	
7	0.607	-0.030	291.79	0.000		7	0.245	-0.278	104.74	0.000		7	0.027	-0.088	102.03	0.000	
8	0.548	-0.003	313.05	0.000		8	0.125	-0.299	105.08	0.000		8	-0.055	0.332	162.25	0.000	
9	0.487	0.021	331.69	0.000		9	0.037	-0.383	105.99	0.000		9	-0.101	0.312	162.97	0.000	
10	0.443	-0.077	346.71	0.000		10	-0.204	0.313	105.98	0.000		10	-0.151	-0.389	164.51	0.000	
11	0.383	0.002	358.61	0.000		11	-0.151	-0.271	106.17	0.000		11	-0.239	-0.177	168.77	0.000	
12	0.338	-0.083	367.67	0.000		12	-0.130	-0.194	107.48	0.000		12	-0.502	-0.011	115.59	0.000	
13	0.292	0.095	374.60	0.000		13	-0.183	0.312	108.01	0.000		13	-0.308	0.056	122.64	0.000	
14	0.247	-0.031	379.38	0.000		14	0.152	0.085	111.49	0.000		14	-0.305	-0.276	130.90	0.000	
15	0.245	-0.352	382.90	0.000		15	-0.108	0.111	112.42	0.000		15	-0.280	0.337	134.39	0.000	
16	0.164	0.011	385.18	0.000		16	-0.105	-0.060	113.36	0.000		16	-0.264	-0.239	142.09	0.000	
17	0.127	0.008	388.58	0.000		17	-0.084	0.081	113.98	0.000		17	-0.230	-0.211	149.55	0.000	
18	0.083	-0.015	387.37	0.000		18	-0.125	-0.183	115.60	0.000		18	-0.357	-0.241	160.54	0.000	
19	0.085	0.014	387.75	0.000		19	-0.194	-0.077	118.09	0.000		19	-0.365	0.039	172.38	0.000	
20	0.040	0.001	387.91	0.000		20	-0.159	0.045	121.43	0.000		20	-0.373	-0.088	185.01	0.000	
21	0.016	-0.034	387.93	0.000		21	-0.194	0.047	122.47	0.000		21	-0.320	0.159	184.93	0.000	
22	-0.007	-0.019	387.94	0.000		22	-0.112	-0.183	122.70	0.000		22	-0.277	-0.038	201.97	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث ان حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الاولى تقع خارج فترة الثقة و بالتالي تعتبر جميع السلاسل غير مستقرة.

ج- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى :

من خلال الجدول الخاص باختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة يتضح عدم معنوية معامل Trend أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام TS، كما نلاحظ ان قيمة احصائية ADF اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الخاصة بالمتغيرات : Lnexpd، Lnngdp، Lnmony، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، اي ان هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى المعنوية 5% حسب الجدول 03 لنتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة Constant, Linear Trend و Constant و None عند مستوى معنوية 5% المستوى Level.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة Constant, Linear Trend و Constant و None عند مستوى معنوية 5%.

Null Hypothesis : LNGDP, LNPXD, LNMONY a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

test	statistic	t-Statistic		
		lnngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test		-2.620303	-2.704221	-1.848488
Test critical values:	5% level	-3.500495	-3.486509	-2.914517

Null Hypothesis : LNGDP, LNEXPD, LNMONEY a unit root

Exogenous : Constant

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	-1.815933	-2.967192	-1.848488
Test critical values:	5% level	-2.911730	-2.910860	-2.914517

Null Hypothesis : LNGDP, LNEXPD, LNMONEY a unit root

Exogenous : None

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	3.542403	-0.284842	1.156839
Test critical values:	5% level	-1.946348	-1.946348	-1.946764

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

2.1.3 اختبار جذور الوحدة ، المتغيرات ، الفروق الاولى وتحديد رتبة التكامل 1st

نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الاولى و هذا باستخدام نموذج Dickey-Fuller ، و ذلك بأخذ

الفروق الاولى حسب الجدول رقم 04 لنتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة Constant,Linear Trend عند مستوى معنوية 5% المستوى Level.

جدول رقم 04: نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفروق الاولى

Null Hypothesis : DLNGDP, DLNEXPD, DLNMONY has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	-9.115232	-8.416404	-5.921853
Test critical values:	5% level	-3.487845	-3.487845	-3.493692

المصدر : من اعدا الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم 04 لنتائج اختبار الاستقرار، نجد ان جميع السلاسل غير مستقرة في السلاسل الاصلية و مستقرة في الفروق الأولى و بالتالي نرفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، اي ان هذه السلاسل تعتبر مستقرة عند الفرق الاول و قابلة لاختبارات التكامل المشترك و اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ .

2.3 اختبار التكامل المشترك :

اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي ترتبط نظرية التكامل المشترك بين مفهوم التكامل المشترك و مفهوم النظرية الاقتصادية من خلال العلاقة التوازنية في الاجل الطويل التي تنشأ بين المتغيرات الاقتصادية ، حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الاجل الطويل لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير مع احتمال ان يختل هذا التوازن في الاجل القصير ، و من ثم يتم تصحيحه بصورة تلقائية بقوى اقتصادية تعمل على اعادة مسار هذه المتغيرات نحو توازن في الاجل الطويل (Al-Hawri, 2019, p19) .

ومنه للكشف على وجود تكامل مشترك نقوم باستخدام طريقة جوهانسون.

- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen Cointegration Test)

التكامل المشترك هو المعنى الاحصائي لوجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، و ينص هذا الاختبار على انه اذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كل على حدة، فان التركيبة الخطية لهذه المتغيرات ستكون ايضا متكاملة من نفس الدرجة، و في هذا الصدد سيتم اختبار وجود علاقة طويلة

الاجل بين متغيرات المتمثلة في LNMONY, LNEXP, LNGDP باستخدام اختبار التكامل المتزامن Johansen نظرا لان جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الاولى.
و قبل اجراء اختبار التكامل المتزامن Johansen ينبغي أولا تحديد عدد فترات الابطاء الزمني المناسبة.

أ : تحديد فترات الابطاء الزمني

يتم اختيار فترة الابطاء الملائمة للسلسلة الزمنية للمتغيرات LMONY, LGDP, LEXPD حيث هناك عديد من المعايير لتحديد درجة التأخر منها Akaike, Schwarz, Hannan-Quinn لاختيار فترة الابطاء المناسبة، و حسب الجدول 07 فان جميع المعايير اقترحت درجة التأخير المناسبة هي درجة الصفر اي $P=0$ باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في النموذج.

جدول رقم 05: تحديد عدد درجات التأخير للسلسلة الزمنية للمتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DLNGDP DLNEXP DLNMONY

Exogenous variables: C

Date: 23/07/21 Time: 20:56

Included observations: 51

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	199.8561	NA*	8.91e-08*	-7.719846*	-7.606209*	-7.676422*
1	205.9516	11.23497	9.99e-08	-7.605947	-7.151399	-7.432251
2	210.1057	7.167796	1.21e-07	-7.415910	-6.620452	-7.111942
3	218.6045	13.66473	1.25e-07	-7.396255	-6.259887	-6.962015
4	222.8613	6.343533	1.54e-07	-7.210249	-5.732970	-6.645737
5	227.5441	6.427295	1.88e-07	-7.040945	-5.222756	-6.346161

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ب : نتائج اختبار التكامل المشترك ل johansen :

نتائج اختبار التكامل المشترك ل johansen بين متغيرات LMONY, LEXP, LGDP هي موضحة في

الجدول التالي :

جدول رقم 06 : نتائج اختبار johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات

LMONY, LEXPD, LGDP

اختبار الاثر			القيمة الذاتية	الفرضية البديلة	فرضية العدم
الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	قيمة الاثر المحسوبة			
0.000	29.79	80.24*	0.49	$r>0$	$r=0$
0.000	15.49	43.06*	0.39	$r>1$	$r=1$
0.0001	3.84	16.21*	0.25	$r>2$	$r=2$
القيمة المميزة العظمى					
الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المميزة العظمى المحسوبة			
0.0001	21.13	37.18*			
0.0003	14.26	26.84*			
0.0001	3.84	16.21*			

r: تشير الى عدد الاشعة التكامل المشترك

*: تشير الى رفض العدمية عند مستوى 5%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول 06 نلاحظ ان من نتائج اختبار الأثر نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود اي علاقة تكامل متزامن $r=0$ و $r=1$ و $r=2$ وذلك لان قيمة الاحصائية للأثر $\lambda trace$ عند هذه الفرضيات اكبر من القيم الحرجة للاختبار التي تساوي عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد وجود علاقة التكامل المشترك $r>0$ و $r>1$ و $r>2$ وهذا نظرا لكون قيمة الاحصائية $\lambda trace$ المحسوبة التي كانت في جميع حالات اكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، و ان رتبة المصفوفة μ تساوي 3 و منه فاختبار الاثر يظهر انه توجد اكثر من علاقة للتكامل المشترك بين المتغيرات، كما ان اختبار القيمة المميزة العظمى يعزز النتيجة السابقة من ان لدينا 3 معادلات تكامل مشترك .

ومنه فاختبار الاثر يؤكد وجود اكثر من علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات LMONY, LEXPD, LGDP، و ان المتغيرات تسير في نفس الاتجاه في المدى الطويل، اذن نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات LEXPD, LMONY وعلاقتها ب LGDP الذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

ج : تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

باستعمال برنامج Eviews ثم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، و جاءت نتائج التقدير نموذج

تصحيح الخطأ حسب الجدول التالي :

جدول رقم 07 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة جوهانسون

Vector Error Correction Estimates

Date: 09/05/21 Time: 18:53

Sample (adjusted): 1968 2020

Included observations: 53 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DLNGDP(-1)	1.000000		
DLNEXPD(-1)	0.078992		
	(0.08997)		
	[0.87800]		
DLNMONY(-1)	-0.148511		
	(0.05481)		
	[-2.70971]		
C	-0.034213		
Error Correction:	D(DLNGDP)	D(DLNEXPD)	D(DLNMONY)
CointEq1	-1.212259	0.117091	0.182625
	(0.13521)	(0.29242)	(0.42597)
	[-8.96599]	[0.40043]	[0.42873]
R-squared	0.602666	0.003016	0.003456
F-statistic	80.38906	0.160343	0.183810

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نستنتج من نتائج الجدول 07 وجود للناتج المحلي و الانفاق الحكومي و العرض النقدي علاقة توازنية حقيقية في الاجل الطويل، و قد اظهر التقدير معنوية النموذج بصورة عامة، مع قوة تفسيرية بلغت $R=0.60$ كما بلغت المرونة لكل من الانفاق الحكومي و العرض النقدي 0.07 ، 0.14 و هي مرونة ضعيفة بالنسبة للإنفاق الحكومي و للعرض النقدي، و بالتالي فان الفعالية النسبية للسياسة النقدية و السياسة المالية في الجزائر ضعيفة جدا في التأثير على النمو الاقتصادي .

كما نلاحظ ان اشارة المعلمة للإنفاق الحكومي موجبة و هي نتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية اما اشارة المعلمة للعرض النقدي سالبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، و بالتالي فالإنفاق الحكومي يؤثر بمقدار ضعيف جدا على النمو الاقتصادي في الجزائر أما العرض النقدي فهو يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، و يرجع كل هذا لعدة عوامل تساعدنا في تفسير هذا الوضع، الى ان السياسة الانفاقية غير مدروسة مسبقا و غير مقدره مع التوظيف لموارد كبيرة (غير منتجة و عاطلة) للحصول على معدلات نمو قليلة، بالإضافة الى ضعف الانضباط المالي و الشفافية المالية و تعارض اهداف البنك

المركزي الجزائري بتخفيض التضخم من جهة و اثارها المعاكسة التي تحد من فعالية السياسة النقدية من جهة أخرى بالإضافة الى مشكل التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و التعارض بينهما و الذي يعتبر اكبر عائق امام الاقتصاد الجزائري .

$$D(DLNGDP) = + 0.0789918247146 * DLNEXPD(-1) - 0.148510983019 * DLNMONY(-1)$$

(0.08997) (0.05481)
[0.87800] [-2.70971]

كما نلاحظ ايضا ان نموذج تصحيح الخطأ في معادلة الناتج و الجدول 08 هي معنوية و تساوي -1.212259 اي حوالي 121 % من عدم التوازن في الاجل الطويل في الناتج المحلي الاجمالي يتم تصحيحه في السنة، اما ان سرعة تصحيح الخطأ في معادلتى الانفاق العام و العرض النقدي فيبلغ 0.11 و 0.18 على الترتيب اي ان حوالي 11 % و 18 % من عدم التوازن في الاجل الطويل يتم تصحيحه في السنة.

جدول رقم 08: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(DLNGDP)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 23/07/21 Time: 21:32

Sample (adjusted): 1966 2020

Included observations: 55 after adjustments

$$D(DLNGDP) = C(1) * (DLNGDP(-1) + 0.0789918247146 * DLNEXPD(-1) - 0.148510983019 * DLNMONY(-1) - 0.0342128487315) + C(2)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.212259	0.135206	-8.965995	0.0000
C(2)	-0.002120	0.006187	-0.342606	0.7332

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

4. الخاتمة:

تمثلت هذه الدراسة في قياس فعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1962-2019، حيث شهدت هذه الفترة الكثير من الاصلاحات الهيكلية، و كما شهدت ايضا ازمات داخلية و خارجية، وقد تم تحديد المتغيرات التفسيرية الاكثر تمثيلا و هي الإنفاق الحكومي ممثلا للسياسة المالية و العرض النقدي ممثلا للسياسة النقدية.

وأظهرت نتائج الدراسة انه يوجد علاقة طويلة الاجل بين متغيرات السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري، كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ ان السياسة المالية الأكثر فعالية على النمو

الاقتصادي في الجزائر، وبالإضافة أيضا ومن خلال تحليل المؤشرات المالية و النقدية و النمو الاقتصادي نستخلص ان الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في فعالية السياستين المالية و النقدية مما أدى الى عدم استقرار في المؤشرات الكلية، بالإضافة الى وجود اختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي و هذا من خلال النتائج المتحصل عليها في التحليل القياسي في الاجل الطويل والتي تمثلت بأن السياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي تؤثر بمستوى ضعيف على النمو الاقتصادي اما الساسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي فهي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، و قد تجلى ذلك في صور شتى ابرزها ارتفاع الاسعار و تصاعد معدلات التضخم و تدهور سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الاجنبية و في الجانب المالي تزايد عجز الموازنة و ارتفاع في حجم المديونية المحلية و تراجع حجم الانفاق الاستثماري الحكومي، و المحصلة النهائية هي تراجع دور السياسة المالية و النقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي و تواضع معدلات النمو الاقتصادي خارج مجال المحروقات في نهاية المطاف.

لهذا يجب ضرورة التكامل و التنسيق بين السياستين المالية و النقدية لتجنب التضارب في الأهداف و اعادة النظر في هيكل الانفاق العام و رفع كفاءته و تطوير ادوات تعبئة الموارد الضائعة نتيجة الفساد المتفشي في هدر المال العام و اعتماد مبدأ الشفافية و المساءلة، بالإضافة الى تطوير اداء الجهاز المصرفي من خلال تفعيل ادوات السياسة النقدية و ضبط معدل نمو العرض النقدي بما يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي و تفعيل الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.

5. قائمة المراجع:

- أحمد حسين الهبتي، أوس فخر الدين ايوب (2012)، دور السياسات النقدية و المالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد4(8)، ص 17.
- خيرة اجري (2019)، اثر التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من 1986-2017، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، ص306.
- رجاء عزيز بندر، ايمان عبد الرحيم كاظم (2019)، اثر السياستين المالية و النقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي (1980-2016)، مجلة الدراسات النقدية و المالية، دائرة الاحصاء و الابحاث البنك المركزي العراقي، ص41.
- عبد الحميد عبد المطلب (2006) ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص425.
- وردة شيبان (2015)، العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من 1990-2011، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص21.
- وليد بشيبي، سليم مجلخ (2017)، اثر السياستان النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد3 (7)، ص 71.

- Ajisafe, R. A., & Folorunso, B. A. (2002). The relative effectiveness of fiscal and monetary policy in macroeconomic. *The African economic and business Review*, 3(1), 23-40.
- Al-Hawri, M. A. (2019). Measuring the relative importance of fiscal and monetary policy in stimulating economic growth in Yemen: An econometrics study using co-integration approach. *Journal of Social Studies*, 25(4), 1-28.
- Azuh, D., Okorie, U. E., Gershon, O., Azuh, A. E., & Matthew, O. (2021). Economic and demographic effects of monetary policy instruments on growth. *International Journal of Business and Globalisation*, 28(3), 304-320.
- Barro, R. J., Sala-i-Martin, X., Blanchard, O. J., (1991). Convergence across states and regions. *Brookings papers on economic activity*, 107-182.
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The quarterly journal of economics*, 106(2), 407-443.
- Batten, D. S., & Hafer, R. W. (1983). The relative impact of monetary and fiscal actions on economic activity: A cross-country comparison. *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 65(1), 5-12.
- Beyene, S. D., & Kotoz, B. (2020). Is Fiscal or Monetary Policy More Effective on Economic Growth? an Empirical Evidence in The Case of Ethiopia.
- Bokreta, K., & Benanaya, D. (2016). The fiscal-monetary policy and economic growth in Algeria: VECM approach. *International Journal of Economics and Management Engineering*, 10(9), 3084-3088.
- Efanga, U. O. (2021). A Co-Integration Approach to Analysing the Impact of Monetary Policies on Economic Growth in Nigeria. *Glob Acad J Econ Buss*, 3(1), 21-27.
- Jawaid, S. T., Arif, I., & Naeemullah, S. M. (2010). Comparative analysis of monetary and fiscal Policy: a case study of Pakistan.
- Ragan, C. (2005). L'importance de la politique monétaire Université McGill, p04
- Younus, S. (2012). Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output Growth in Bangladesh: A Co-integration and Vector Error Correction approach. In the 5th International Research Conference, Central Bank of Sri Lanka, Sri Lanka.